تصدير الحاصلات الزراعية والبعد البيئي

ا.د / عبد الصبور احمد عبد الوهاب

أستاذ متفرغ بمعهد بحوث الإرشاد الزراعي

خبير منظمات المزارعين فى إدارة المياه

مقدمة

تمثل محدودية الرقعة الزراعية فى الوادي والدلتا والتنامي السكاني المشكلة الرئيسية فى تحقيق التنمية الزراعية الكافية، ولكي تستطيع مصر أن تحقق المستوى المتوقع والمطلوب من التنمية الزراعية، يتطلب الأمر قيام القطاع الزراعي السياسي والبحثي والتطبيقي والإداري بمجالاته المختلفة بتحقيق المنافسة الداخلية للسلع الزراعية المستوردة من معظم دول العالم.

كيف يمكننا منافسة الواردات الزراعية من الخارج من حيث الجودة وانخفاض الأسعار، مع محدودية الدخل للغالبية العظمى من المصريين وقبول تحدى التصدير والمنافسة ، فالتصدير هو شريان الحياة للتنمية الزراعية ، وتحقيق جودة المنتج سواء للتسويق الداخلي أو التصدير.

سنتناول فى هذه الورقة بعدين رئيسيين البعد الأول: إدارة المياه وستناقش من خلال محورين رئيسيين هما محور كمية المياه المستخدمة فى إنتاج المحاصيل الزراعية المصدرة، والمحور الثاني: نوعية المياه وخصائصها المؤثرة على تصدير المنتجات الزراعية. البعد الثاني الصحراء والمياه فى مصر نظرة مستقبلية الإنتاج والتصدير.

البعد الأول إدارة المياه.

أولا: كمية المياه المستخدمة فى إنتاج المحاصيل المصدرة.

تتباين المحاصيل الزراعية التصديرية فى احتياجاتها المائية للفدان.

محاصيل منخفض الاحتياج. الحلبة ٩٦١٠٠٠ لتر، العدس ١,٠٣٣٠٠٠ لتر.

محاصيل متوسط الاحتياج. الثوم ١,٥١٣٠٠٠ لتر،البصل الشتوي = ١,٧٥٩٠٠٠ لتر.

محاصيل مرتفعة الاحتياج.الخضروات الشتوية ٢,٦٠١٠٠٠ لتر السمسم ٢,٦٦١٠٠٠ لتر.

محاصيل شرهة الاحتياج. الأرز ٨,٤٤١٠٠٠ لتر.

ومن العرض السابق وعلى أساس أن متوسط الإنتاج لدى الزراع حوالي ٣ طن أرز مبيض من كل فدان يعنى تصدير ٢٨١٣ لترمياه بتصديرنا كل كيلو جرام

من الأرز المبيض. وبذلك يصبح من الضروري فى ظل محدودية مواردنا المائية والتوقع المستقبلي بانخفاض نصيب الفرد فى مصر، وجب على واضعي سياسات التصدير المتوقعة أن نأخذ بعد التكلفة المائية عند حسابات تكلفة المنتج الزراعي التصدير. ويجب أن يتغير مفهوم الدورة القائمة على المساحة الأرضية بل يتطلب الأمر تصميم دورات زراعية بناء على حق المياه مساويا بل متقدما على حق الأرض لأن الأساس المشكلى يتمثل فى محدودية حق المياه.

ثانيا: نوعية المياه وخصائصها المؤثرة على تصدير المنتجات الزراعية.

بعد تحرير التجارة وإتاحة الفرصة للتصدير وخاصة للدول المتقدمة. وتحت تأثير الاتجاهات اليمينية القومية والمتمثل فى تحقيق حماية المنتجات الزراعية من الواردات من مختلف البلدان، وخاصة فى دول أوربا الغربية، ظهرت المواصفات والشروط البيئية الواجب توفرها فى المنتجات المصدرة لتلك الدول، وظهر الكثير من المفاهيم (الزراعة الآمنة، الزراعة النظيفة، الزراعة الحيوية، الزراعة العضوية) وجميعها تدور فى فلك الاشتراطات البيئة فى المنتجات المصدرة لتلك الدول، وفى الآونة الأخيرة ظهرت بعض المشكلات فى المواصفات البيئية وخاصة لبعض الواردات من مختلف البلدان منتجات النباتية الطبية والعطرية فى وجود بع الآثار البيولوجية والكيميائية، وهى تخالف المواصفات الإشتراطية لقبول الرسالة التصديرية.

ولتحقيق المواصفات البيئية منظومة الإنتاج فى نطاق المزرعة، تخرج مصادر مياه الري عن نطاق سيطرة المنظومة الإنتاجية، فهي منظومة مركزية لتوزيع المياه والتلوث، حيث توزع مياه الري فى قنوات متعددة المستويات فى نطاق المدن والقرى والمصانع فتحمل بمشكلات التلوث من الصرف الزراعي والصحي والسلوك البشرى العدائى غير المدرك أو المدرك والمستسلم لكارثة التلوث، وبذلك تتدنى مواصفات مياه الري البيئية فى مجارى التوزيع، مما يسبب الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي التصديري تحت الاشتراطات البيئية.

وبذلك تظهر أهمية مشاركة مستخدمي المياه على المستويات المختلفة لترع النقل والتوزيع لتحقيق مركزية التحكم فى تلوث المياه. مع ضرورة التعاون والتنسيق بين مستويات التنظيمات لمستخدمي المياه ومنظومة العمل الإرشادي لتحقيق المنتج الزراعي التصديري والذي يفي بتحقيق المواصفات البيئية المتفق عليها.

البعد الثاني:الماء والصحراء

الماء والصحراء هما العاملان الرئيسيان فى مستقبل التنمية فى الوطن العربي بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، يتصف الأول بالمحدودية ويتصف الثاني بالوفرة، ويصبح التحدي الرئيسي لبحوث المستقبل هو كيفية استخدام الموارد المائية المحدودة، وكيفية استغلال الموارد الصحراوية الهائلة فى مصر. ويتمثل فى إعادة النظر فى نظام الإنتاج الحيواني الزراعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على زراعة الأعلاف فى المساحة الزراعية المحدودة فى أراضى الوادي والدلتا بما يزيد الصراع على تلك المساحة بين توفير الاحتياجات الحيوانية ولتوفير الاحتياجات الإنسانية من محاصيل الزيوت والسكر والحبوب والألياف وذلك بالتفكير الجدي فى تربية الحيوانات الصحراوية مثل الجمال والنعام وهى ذات احتياجات مائية منخفضة لإنتاج الكيلو جرام من اللحم الأحمر حيث يكلف الكيلو جرام من اللحم الأحمر من الأبقار والجاموس المرباة على العلاف الخضراء المنزرعة فى الوادي والدلتا آلاف اللترات من المياه مقارنة بالاحتياج المائية لإنتاج كيلو جرام اللحم الأحمر من الجمال أو حيوانات الرعي الصحراوية الأخرى.

إعادة النظر أيضا فى منظومة الإنتاج الزراعي وخاصة التصديري منها بالتوجه إلى زراعة ونتاج النباتات الصحراوية ولدينا العديد المتنوع منها بين صحرائنا الشرقية والغربية والممتدة من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى الجنوب على الحدود السودانية مما يحقق التنوع المناخى نمو العديد من النباتات، فبدلا من التركيز على زراعة النباتات الطبية والعطرية التقليدية فى ربوع الوادي والدلتا ولدينا العديد من النبات ذات الأثر الطبي أو العطري وتنموا فى بيئتها الطبيعية وتحتاج فقط إلى إعادة النظر فى المنظومة الإنتاجية.